

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

إبريل 2018

المحتويات

3	مقدمة.....
4	1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات
9	2.1 تطورات سوق الأوراق المالية.....
11	3.1 التطورات النقدية والمصرفية
13	4.1 معدل التضخم.....
14	5.1 التطورات النفطية.....
15	6.1 تقارير أوبك ووكالة الطاقة الدولية.....
18	ثانياً: التطورات الاقتصادية الإقليمية.....
18	1.2 تقرير المرصد الاقتصادي لدول مجلس التعاون، البنك الدولي.....
18	1.1.2 النمو والأنشطة الاقتصادية.....
21	2.1.2 المالية العامة والإصلاحات.....
23	3.1.2 اتجاه الاقتراض الدولي نحو الارتفاع.....
24	4.1.2 التجارة والتوازن الخارجي.....
26	5.1.2 الأسعار والانتمان.....
26	6.1.2 قيادة الاستثمار الثابت لمستقبل النمو في دول المجلس.....
29	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية.....
29	1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية.....
29	1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي.....
30	2.1.3 معدل التضخم.....
31	3.1.3 معدل البطالة.....
32	2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية.....
32	1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي.....
33	2.2.3 معدل التضخم.....
34	3.2.3 معدل البطالة.....

مقدمة

يستعرض تقرير شهر ابريل 2018 عدداً من التطورات الاقتصادية المحلية، والخليجية، والدولية. ويتناول في قسمه الاول، التطورات الاقتصادية المحلية، انهارت أسعار صرف الدولار الامريكي، واليورو، والاسترليني، مقابل الدينار الكويتي خلال الشهر المذكور، وأهم الأسباب وراء تقلبات هذه الأسعار. ويشمل هذا القسم، أيضاً، عرضاً لأهم التطورات بسوق الأوراق المالية، والقطاع المصرفي، سواء من حيث تطور مؤشرات سوق الأوراق المالية، والعرض النقدي، وإصدار السندات والتورق، وسلوك عدد من متغيرات القطاع المصرفي وأرباحه، وسعر الفائدة. بالإضافة إلى اتجاه معدل التضخم بدولة الكويت خلال شهر مارس، وأهم التطورات النفطية بدولة الكويت، ودولياً.

ثم يتناول القسم الثاني أهم التطورات الاقتصادية الخليجية. وذلك من خلال عرض لأحدث تقرير صادر من المكتب الإقليمي للبنك الدولي، الرياض، والذي تم إطلاقه رسمياً من مكتب البنك في الكويت. ويغطي التقرير أهم الأوضاع الاقتصادية بدول مجلس التعاون وبرامج الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة للتنبؤ بمعدلات النمو ودور الاستثمار.

وأخيراً يهتم التقرير، في القسم الثالث، بالتطورات الاقتصادية الدولية ممثلة بسلوك عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة، والمجموعة الأوربية. وذلك من حيث تطورات معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الربع الاول من عام 2018، ومعدلات البطالة، والتضخم، خلال شهر ابريل من نفس العام.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

سجل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال شهر أبريل ارتفاعاً طفيفاً، إذ بلغت قيمته (300.2) فلساً في نهاية الشهر، مقارنة بنحو (300.8) فلساً بداية الشهر. أي بنسبة ارتفاع (0.4%)، وكان أعلى مستوى وصله الدولار خلال الشهر هو عند (300.8) فلساً، بينما كان الأدنى عند (299.65) فلساً.

وشهد سعر صرف الدولار الأمريكي ارتفاعاً، مقابل الدينار الكويتي، خلال الفترة 1-9 أبريل. ومن ضمن العوامل وراء ذلك، تصريح البيت الأبيض بأن الاقتصاد الأمريكي يزدهر في ظل الإدارة الاقتصادية للرئيس الحالي. حيث ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الأخير في عام 2017 من (2.5%) إلى (2.9%). بالإضافة إلى مساهمات التخفيضات الضريبية وأثرها على أكثر من أربعة ملايين عامل أمريكي، وتوفير أكثر ثلاثة ملايين وظيفة منذ تولي الرئيس الحالي الرئاسة، والمحافظة على معدل البطالة عند (4.1%).

كما ساهمت مقترحات الولايات المتحدة، بتحسين وضع الدولار، والخاصة بفرض تعريف جمركية بإيرادات تقدر بحوالي (50) مليار دولار على الالكترونيات الصينية، كجزء من رد الإدارة الأمريكية على الممارسات التجارية الصينية. وصرحت وزارة التجارة الأمريكية بأن عجز الحساب التجاري قد ارتفع، ليصل إلى (57.6) مليار دولار. مع تراجع العجز التجاري السلعي مع الصين من (36) مليار دولار، في يناير ، 2018 إلى (29.3) مليار دولار في فبراير 2018.

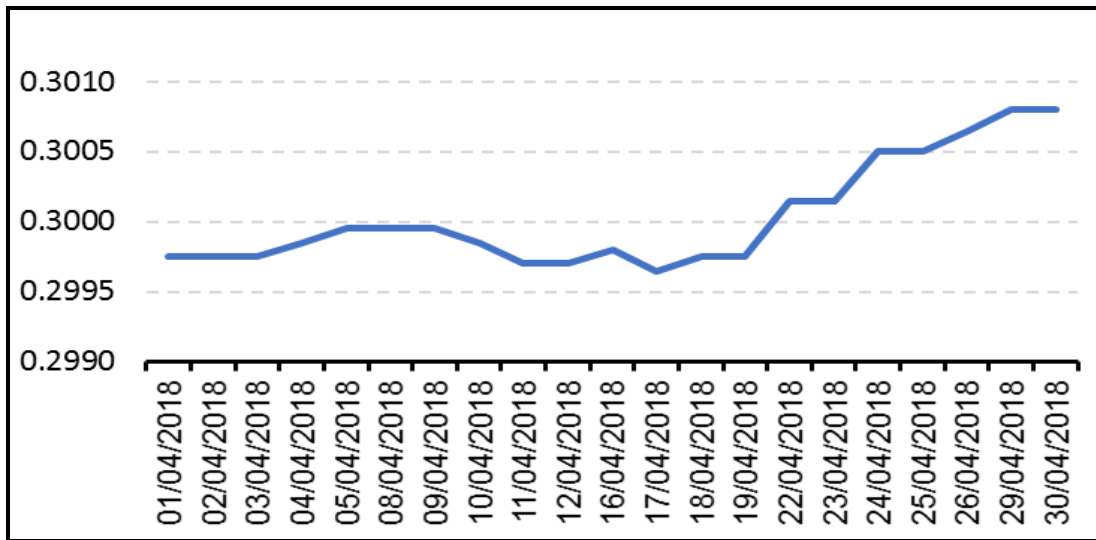
أما خلال الفترة 10-17 من أبريل فقد انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي متأثراً بالخلاف التجاري المستمر بين الصين والولايات، وارتفاع اليورو بعد تصريحات رئيس البنك المركزي الأوروبي التي اعتبرت داعمة للعملة الموحدة. كما أن صدور بيانات الوظائف قد عم الاستنتاج بأن الاقتصاد الأمريكي قد خلق، خلال شهر مارس، أقل عدد من

الوظائف ضمن فترة الستة أشهر الماضية. بالإضافة الى انتشار القلق حول التدخل العسكري الغربي المحتمل في سوريا.

في حين ارتفع، خلال الفترة 18-30 أبريل، سعر صرف الدولار على إثر ارتفاع عوائد السندات الأمريكية، والذي واصل ارتفاعه بعد اختراقه (3.0%) للمرة الأولى منذ أربع سنوات. مع ارتفاع العائد على سندات الخزانة الأمريكية لأجل (10) سنوات بمقدار (5.2) نقطة أساس، ليصل إلى (3.035). مما عزز احتمال زيادة سعر الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي. في حين انخفض الجنيه الاسترليني إلى أدنى مستوى خلال أسبوعين، بسبب التصريحات الحذرة من قبل رئيس بنك إنجلترا، البنك المركزي.

كما صرحت وزارة التجارة الأمريكية أن الناتج المحلي الإجمالي نما بمعدل 2.3% في الربع الأول من عام 2018 متراجعاً من 2.9% في الربع الأخير من عام 2017، نتيجة انخفاض في الصادرات والانفاق الاستهلاكي وشراء المنازل، وتراجعت مبيعات السيارات والملابس والأطعمة والمشروبات. ويوضح الشكل (1) حركة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة 1-30 أبريل.

شكل (1) سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي – إبريل 2018



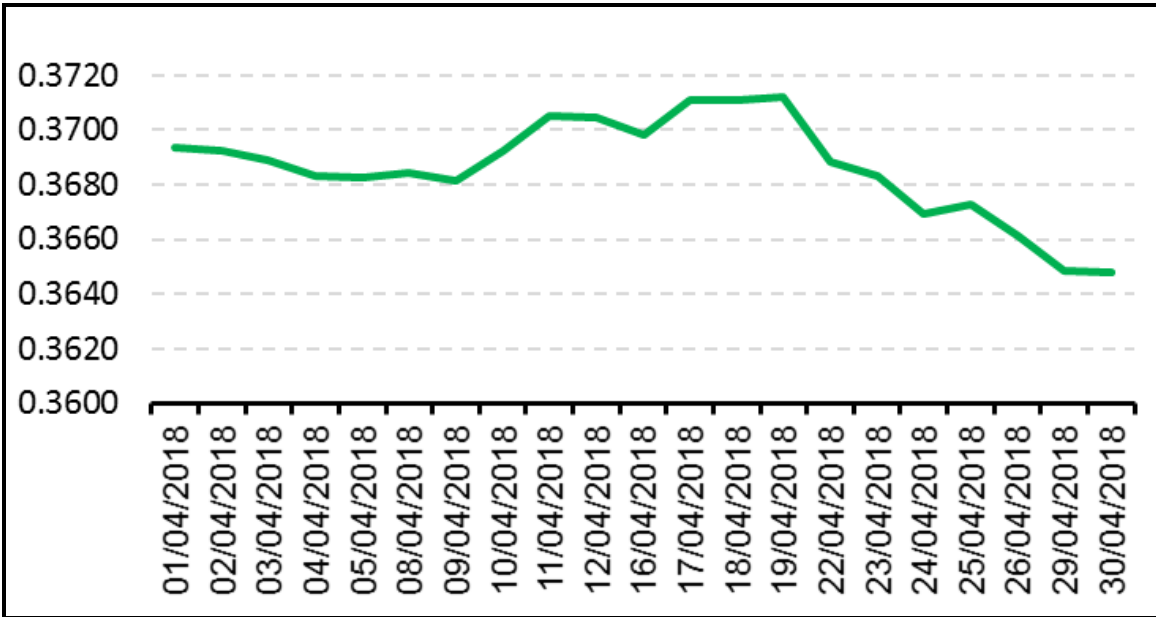
وتعرّض سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي للانخفاض، خلال شهر أبريل، ليصل نهاية الشهر إلى (364.8) فلساً، مقارنة مع بداية الشهر البالغة (369.4) فلساً. أي بنسبة انخفاض (1.2%)، وكان أعلى مستوى وصل إليه اليورو خلال الشهر هو (371.2) فلساً، أما أدنى مستوى له فكان (364.8) فلساً.

واتجه سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي، خلال الفترة 1-9 أبريل، للانخفاض. ومن ضمن الأسباب وراء ذلك، سلوك عدد من المتغيرات الاقتصادية. فقد وصل معدل البطالة، في منطقة اليورو، إلى (8.5%) في شهر فبراير 2018، مقارنةً بمعدل (9.5%) في شهر فبراير 2017. مع وصول عدد العاطلين عن العمل، في منطقة اليورو، إلى (13.9) مليون شخصاً في فبراير 2018. أما معدل التضخم المتوقع في منطقة اليورو لشهر مارس 2018، فكان في حدود (1.4%)، مقارنةً بمعدل (1.1%) في شهر فبراير 2018. وقد تأثر هذا المعدل بأسعار مجموعات: الأغذية والمشروبات والسجائر، والطاقة، والخدمات، ومبيعات التجزئة.

وفي ظل تسجيل الحساب التجاري الأوروبي فائضاً، في الربع الأخير من عام 2017 يقدر بنحو (63.5) مليار دولار، شهد سعر صرف اليورو ارتفاعاً مقابل الدينار، خلال الفترة 9-19 أبريل. كما تعرضت أسعار المنازل، في منطقة اليورو، للارتفاع، نسبة (4.2%)، في الربع الرابع من عام 2017، مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة. ومن ناحية أخرى انخفض الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو بنسبة (0.8%) خلال شهر فبراير 2018، مقارنةً مع شهر يناير 2018. وسجلت منطقة اليورو فائضاً في الحساب التجاري السلعي مع بقية العالم بمقدار (18.9) مليار يورو ضمن شهر فبراير 2018، مقارنةً بفائض بلغ (16.1) مليار يورو في فبراير 2017. وارتفع معدل التضخم، في منطقة اليورو، بمعدل (1.3%)، في شهر مارس 2018، مقارنةً بمعدل (1.1%)، في فبراير 2018. وساهم في ارتفاع معدل التضخم ارتفاع أسعار مجموعات: قطاع الخدمات، والطعام والمشروبات والسجائر، والطاقة، والسلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة.

وانخفض اليورو مقابل الدينار، خلال الفترة 19-30 أبريل، وتزامن ذلك مع انخفاض نسبة العجز الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو من (1.5%)، عام 2016، إلى (0.9%) عام 2017. كما انخفضت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، في منطقة اليورو، من (89.0%) عام 2016، إلى (86.7%). وارتفع دخل الأسرة الحقيقي، في منطقة اليورو، بنسبة (0.3%) في الربع الرابع من عام 2017، في حين ارتفع بنسبة (0.4) في الربع السابق. ويوضح الشكل (2) حركة سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة 1-30 أبريل.

شكل (2) سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي - إبريل 2018



أما عن سلوك سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي خلال شهر أبريل، فقد انخفض هذا السعر من (419.9) فلساً، بداية الشهر، إلى (414.6) فلساً نهاية الشهر. أي بنسبة انخفاض بلغت (1.3%). وكان أعلى مستوى وصله الجنيه خلال الشهر هو (429.8) فلساً، بينما كان المستوى الأدنى عند (414.6) فلساً.

وارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي، خلال الفترة 1-17 أبريل. ومن ضمن العوامل وراء ذلك انخفاض أسعار سوق السيارات الجديدة في المملكة المتحدة بنسبة (15.7%) خلال شهر مارس 2018، مقارنة بعام 2017. حيث انخفض الطلب على مركبات الديزل بنسبة (37.0%). مع انخفاض إنتاج الصناعات التحويلية في المملكة المتحدة بنسبة (2%)، خلال شهر فبراير 2018، ولأول مرة منذ عام. وارتفع الناتج الصناعي بنسبة (2.5%) على أساس سنوي.

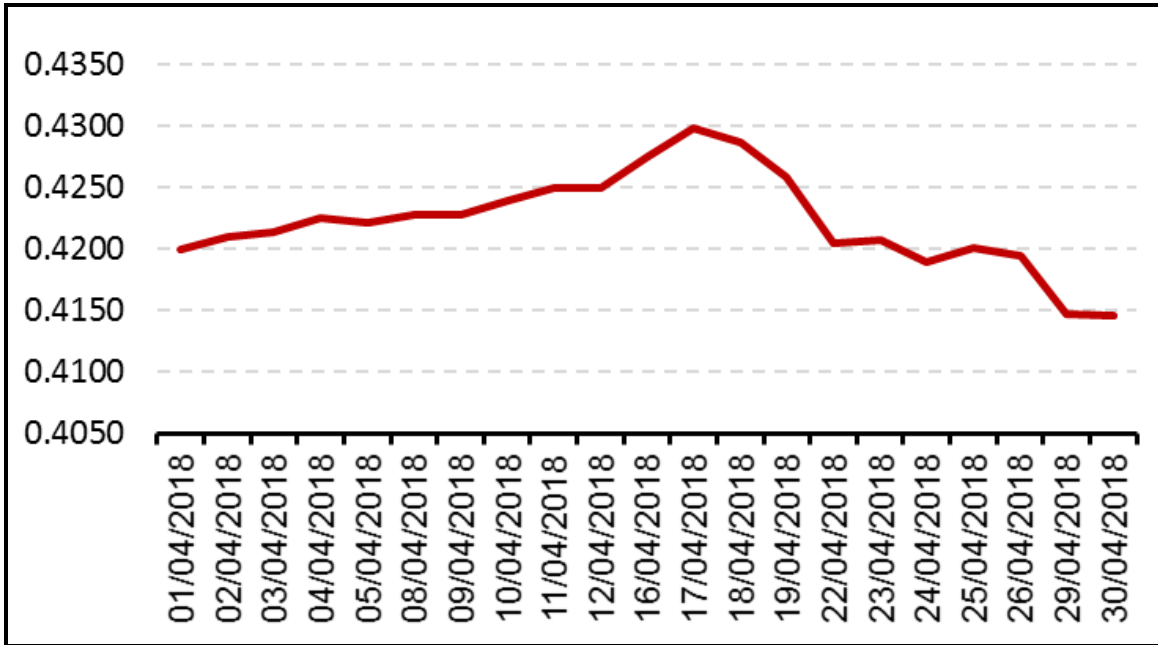
وأفاد عدد من المحللين بأن عدم وجود نشاط في سوق الإسكان في المملكة المتحدة قد يجعل الأمر أكثر صعوبة على صانعي السياسة في بنك إنجلترا لرفع أسعار الفائدة. وأشار المعهد الملكي للمساحين المعتمدين (RICS) أن الطلب على مشتري العقارات قد انخفض للشهر الثاني عشر، على التوالي، في شهر مارس 2018.

واصل الجنيه الإسترليني أداءه القوي مقابل الدولار، الذي وصل الى ما فوق (1.43) دولار، وذلك بسبب احتمال ارتفاع أسعار الفائدة في المملكة المتحدة، وتأثر الدولار بمخاوف من نزاعات تجارية. واتجه عدد العاطلين، في المملكة المتحدة، في آخر ثلاثة أشهر والمنتوية في شهر فبراير 2018، بمقدار 16 ألف، ليصل العدد الى (1.42) مليون، وليعكس معدل بطالة يقدر بنحو (4.2%). مع تحديث صندوق النقد الدولي لمعدل النمو للمملكة المتحدة لعام 2018 ليكون (1.6%). بالإضافة الى تخفيض معدل النمو، وبشكل طفيف، للسنة القادمة 2019، ليصل الى (1.5%).

وخلال النصف الثاني من شهر أبريل، 17-30، انخفض الجنيه مقابل الدينار بعد انخفاض معدل التضخم في بريطانيا، ليصل إلى (2.5%) خلال شهر مارس 2018، مقارنةً بمعدل (2.7%) في فبراير 2018. وذلك يعود الى ارتفاع أسعار مجموعة ملابس النساء بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في السنة السابقة. مع احتمال رفع أسعار الفائدة مرتين العام الجاري، 2018، ومرتين، أيضاً، العام القادم، 2019، على الرغم من تباطؤ الاقتصاد. وقال محافظ بنك إنجلترا بأن ارتفاع سعر الفائدة محتمل هذا العام، على أن تكون الارتفاعات تدريجية.

ووصل الاقتراض الحكومي في بريطانيا إلى (42.6) مليار جنيه خلال السنة المالية 2018/2017، منخفضاً بنحو (3.5) مليار جنيه إسترليني على أساس سنوي، ليصل إلى أدنى مستوى له منذ (11) عام. وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا ليصل إلى (0.1%) في الربع الأول من 2018، منخفضاً من (0.4%) في الربع السابق، وتأثر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض نمو قطاعي البناء، والصناعة. ويوضح الشكل (3) حركة سعر الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة 1-30 أبريل.

شكل (3) سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي - إبريل 2018



2.1 تطورات سوق الأوراق المالية

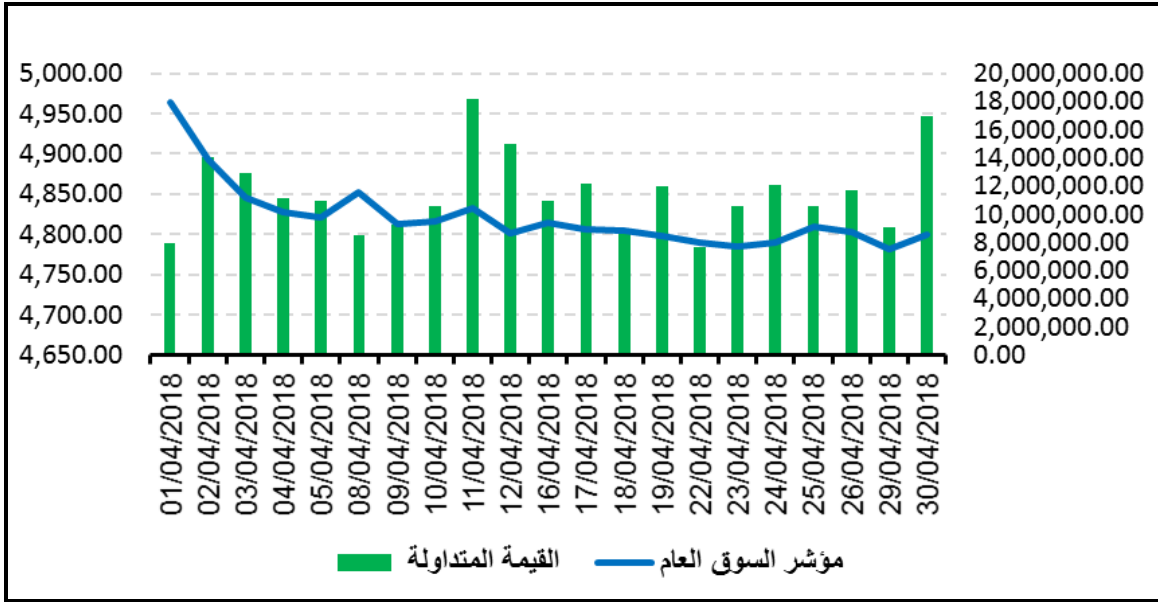
سجل المؤشر العام في سوق الكويت للأوراق المالية انخفاضاً، خلال شهر أبريل، بنسبة (3.3%)، حيث وصل مع نهاية الشهر إلى (4,799.05) نقطة، مع انخفاض مؤشر السوق الرئيسي بنسبة (3.2%) ليصل إلى (4,834.9) نقطة، وانخفاض مؤشر السوق الأول بنسبة (3.4%)، ليصل إلى (4,778.66) نقطة.

وشهدت مؤشرات السوق الثلاث، انخفاضاً، خلال الأسبوع الأول من شهر أبريل، وذلك لحذر وارتباك المستثمرين حول النظام الجديد المستخدم بالسوق منذ أوائل العام الحالي، لغاية اتضاح الرؤية حول هذا النظام واستمر نس الانخفاض في الأسبوع الثاني من الشهر المذكور. ولكن لأسباب أخرى متمثلة في بضعوط البيع على الأسهم القيادية، خاصة تلك المدرجة في السوق الاولي.

أما الأسبوع الثالث، فشهد تباين إغلاقات المؤشرات الثلاثة على المستوى الأسبوعي للمرة الأولى منذ البدء بنظام تقسيم السوق الجديد. حيث انخفض مؤشر السوق العام والسوق الرئيسي، بينما ارتفع مؤشر السوق الأول، متأثراً بالقوى الشرائية التي شملت بعض الأسهم القيادية خاصة تلك التي أعلنت عن نتائج إيجابية للربع الأول من السنة.

مع ارتفاع مؤشر السوق العام، والسوق الرئيسي، خلال الأسبوع الرابع من شهر أبريل. حيث استمر تركيز المستثمرين على الأسهم القيادية بينما انخفض مؤسر السوق الرئيسي متأثراً باستمرار عمليات البيع على الأسهم الصغيرة. ويوضح الشكل (4) إغلاق المؤشر العام لسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 1-30 أبريل 2018.

شكل (4) إقفالات مؤشر السوق العام لسوق الكويت للأوراق المالية - إبريل 2018



3.1 التطورات النقدية والمصرفية

وبقدر تعلق الامر بالتطورات النقدية، فقد أصدر بنك الكويت المركزي بيانات ميزان المدفوعات لدولة الكويت للربع الرابع من 2017. وتظهر هذه البيانات تطوراً إيجابياً لوضع الحساب الجاري، الذي سجل فائضاً بنحو (1,108) مليون دينار، مقارنة بفائض بنحو (488) مليون دينار خلال الربع السابق. ومن ضمن التطورات النقدية، المرتبطة بينك الكويت المركزي، قام البنك بإصدار سندات، وتورق بقيمة (240) مليون دينار، بأجل (6) شهر، وبعائد (2.375%)، بتاريخ 3 أبريل 2018. وأصدر، أيضاً، سندات وتورق بقيمة (240) مليون دينار، لأجل (3) أشهر، وبعائد (2.250%)، بتاريخ 17 أبريل 2018. بالإضافة الى اصدار البنك سندات وتورق بقيمة (240) مليون دينار، لأجل (3) أشهر، وبعائد (2.250%)، بتاريخ 24 أبريل 2018.

وكتطور نقدي آخر، ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع، (M2)، في السوق المحلي بنسبة (0.71%)، خلال شهر فبراير، مقارنةً بشهر يناير. حيث وصل هذا العرض الى قيمة (36.95) مليار دينار. وارتفعت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بنسبة (0.57%)، إلى نحو

(35.22) مليار دينار. وارتفعت، كذلك، ودائع العملات الأجنبية، بنسبة (5.38%) إلى نحو (2.74) مليار، خلال شهر فبراير. وخضعت أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين للارتفاع، خلال شهر فبراير، بنسبة (0.11%)، حيث وصلت إلى نحو (35.25) مليار دينار. في حين انخفض الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية، خلال نفس الشهر، ليصل إلى (1.21) مليار دينار. واتجهت، أيضاً، القروض الشخصية للانخفاض، بنسبة (0.07%)، خلال نفس الشهر، عن الشهر السابق، أي مارس، لتصل إلى (14.98) مليار دينار.

أما مطالبات البنوك المحلية مجتمعة على البنك المركزي، والمتمثلة في سندات الخزينة العامة، فقد ارتفعت، خلال شهر فبراير 2018، لتصل إلى (3.03) مليار دينار. بينما انخفضت ودائع الأجل لدى البنك المركزي بنسبة (12.41%)، إلى نحو (0.82) مليار دينار مع ارتفاع إجمالي موجودات البنك المركزي بنسبة (2.17%)، أي إلى نحو (8.87) مليار دينار. أما أسعار الفائدة، خلال شهر فبراير 2018، فقد شهدت استقراراً، مقارنة بالشهر السابق.

ومن ناحية أخرى، أعلن بنك الكويت الوطني أرباحاً صافية بلغت (93.5) مليون دينار خلال الربع الأول من 2018، مقابل (85.3) مليون مقارنةً بنفس الفترة من 2017، وبنسبة ارتفاع بلغت (9.6%). وأعلن البنك الأهلي المتحد أرباحاً صافية بلغت (16.8) مليون دينار، خلال الربع الأول من 2018، مقابل (16.0) مليون، مقارنةً بنفس الفترة من 2017، وبنسبة ارتفاع بلغت (5.1%). ومن ناحيته، أعلن بنك الكويت الدولي أرباحاً صافية بلغت (7.7%) مليون دينار، خلال الربع الأول من 2018، مقابل (7.5) مليون، مقارنةً بنفس الفترة من 2017، وبنسبة ارتفاع بلغت (1.5%). كما أعلن بيت التمويل الكويتي أرباحاً صافية بلغت (43.9) مليون دينار، خلال الربع الأول من 2018، مقابل (38.5) مليون، مقارنةً بنفس الفترة من 2017، وبنسبة ارتفاع بلغت (13.9%). وأخيراً، أعلن بنك بوبيان أرباحاً صافية بلغت (12.5) مليون دينار، خلال الربع الأول من 2018. مقابل (10.6) مليون، مقارنةً بنفس الفترة من 2017، وبنسبة ارتفاع بلغت (18.0%).

4.1 معدل التضخم

انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، خلال شهر مارس 2018، ليستقر عند (112.4)، (2013 = 100). وذلك يعود الى انخفاض معدل التضخم لمجموعات: الأغذية والمشروبات (0.56)، والكساء وملبوسات القدم (0.19)، وخدمات المسكن (1.28). في حين ارتفعت أسعار مجموعات: السجائر والتبغ (328)، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (0.26)، والصحة (0.87)، والنقل (0.17)، والاتصالات (0.49)، والترفيهية والثقافية (0.58)، والتعليم (0.59).

في حين استقرت مجموعات: المطاعم والفنادق، والسلع والخدمات المتنوعة، كما كانت عليه في الشهر السابق، فبراير 2018. أما معدل التضخم على أساس سنوي فقد ارتفع في شهر مارس بنسبة (0.63). ويوضح الجدول (1) تطورات معدل التضخم للمجموعات السلعية الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك، والمشار إليها اعلاه.

الجدول (1) تطورات معدل التضخم للمجموعات السلعية الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الكويت على أساس سنوي

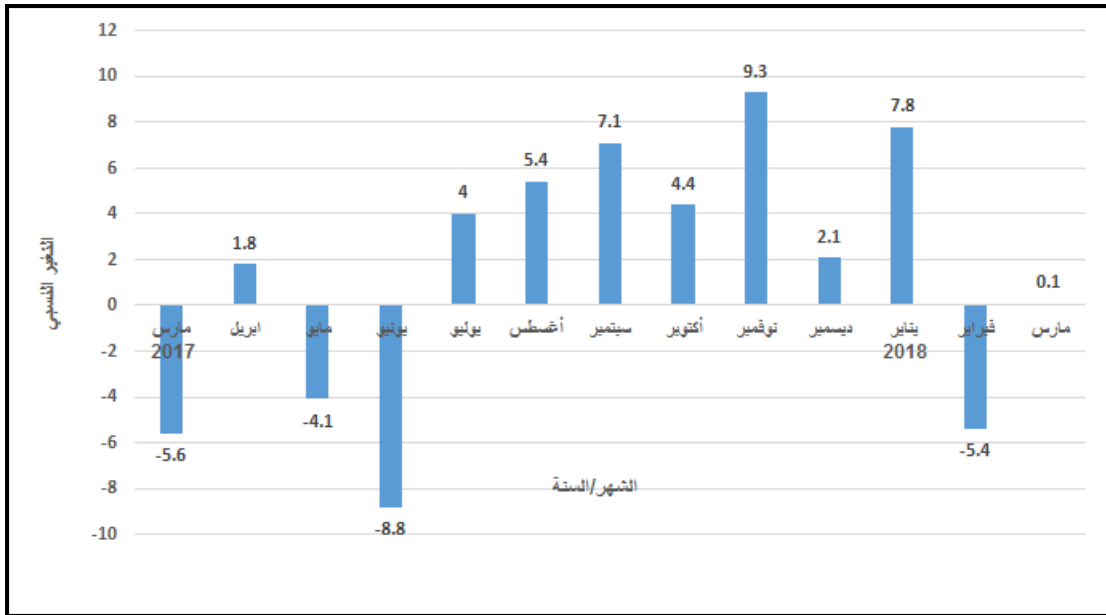
% Change نسبة التغير		مارس 2018 Mar-18	فبراير 2018 Feb-18	مارس 2017 Mar-17	الأوزان weights	المجموعات الرئيسية
السنوية annual	الشهرية monthly					
0.63	-0.35	112.4	112.8	111.7	1000.0	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
-1.02	-0.56	106.5	107.1	107.6	167.06	الأغذية والمشروبات
7.35	3.28	119.8	116.0	111.6	3.33	السجائر والتبغ
1.06	-0.19	105.2	105.4	104.1	80.33	الكساء وملبوسات القدم
-1.45	-1.28	115.9	117.4	117.6	332.12	خدمات المسكن
2.02	0.26	116.1	115.8	113.8	114.33	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
0.87	0.87	104.6	103.7	103.7	14.80	الصحة
1.02	0.17	118.8	118.6	117.6	75.42	النقل
2.42	0.49	101.6	101.1	99.2	39.77	الاتصالات
6.00	0.58	104.3	103.7	98.4	38.45	الترفيهية والثقافية
1.45	0.59	118.6	117.9	116.9	41.86	التعليم
3.15	0.00	121.1	121.1	117.4	34.15	المطاعم والفنادق
7.27	0.00	107.7	107.7	100.4	58.38	السلع والخدمات المتنوعة
0.89	-0.44	113.5	114.0	112.5	832.94	باستثناء الأغذية والمشروبات
1.75	0.09	110.6	110.5	108.7	667.88	باستثناء خدمات السكن
2.66	0.27	112.0	111.7	109.1	500.82	باستثناء الأغذية والسكن

5.1 التطورات النفطية

شهد الإنتاج النفطي انخفاضاً، على مستوى الدول الأعضاء بمنظمة أوبك، وذلك خلال شهر مارس 2018 ليصل إلى (32.040) مليون برميل/ يوم. ويعتبر هذا المستوى هو الأقل منذ مايو 2017. وذلك بعد أن انخفض مستوى إنتاج النفط بحوالي (170) ألف برميل/ يوم مقارنة بشهر فبراير 2017. ويعزى هذا الانخفاض لعدة أسباب من أهمها: انخفاض إنتاج كل من فنزويلا، وليبيا، والجزائر، وانغولا، والسعودية، وإيران، وقطر، والغابون، بنحو (280) ألف برميل/ يوم. وارتفاع إنتاج كل من الإمارات، ونيجيريا، بنحو (110) ألف برميل/ يوم. كما أن دول الأوبك، ودول أخرى، ساهمت في خفض الإنتاج من خلال آلية الالتزام بسقوف خفض الإنتاج المقررة، للسيطرة على انخفاض الأسعار. وذلك بمعدل التزام وصل إلى (163%) خلال شهر مارس

2018. وقد استقر إنتاج دولة الكويت خلال الشهر المذكور عند (2.7) مليون برميل/ يوم، وهو نفس المستوى السائد شهر فبراير من نفس العام، والذي يمثل حوالي (8.4%) من إنتاج دول (أوبك 13). أما فيما يخص تطور أسعار النفط، فقد وصل سعر برميل النفط المصدر لدولة الكويت، كمتوسط خلال شهر مارس 2018، إلى (62.23) دولار/برميل، مقارنة بنحو (62.14) دولار/برميل، كمتوسط خلال شهر فبراير السابق. ويوضح الشكل (5) التطور النسبي لأسعار نفط التصدير لدولة الكويت لفترة السنة الماضية حسب الأشهر.

شكل (5) تطور التغير النسبي في أسعار تصدير نفط دولة الكويت
للفترة مارس 2017 – مارس 2018 (%)



6.1 تقارير أوبك ووكالة الطاقة الدولية

يشير تقرير أوبك حول التطورات النفطية خلال شهر مارس، والصادر في إبريل 2018، إلى أن متوسط سعر نفط سلة أوبك قد ارتفع إلى (63.7) دولار/ برميل، وهو المتوسط السائد تقريباً خلال الشهر الماضي، فبراير. وتعكس الزيادة النسبية في متوسط السعر (0.5%)، أي من (63.5) دولار/ برميل في فبراير إلى (63.8) دولار/ برميل في مارس 2018، التقلبات الموسمية في طلب مصافي التكرير.

ويُعدّ دعم توجهات تعزيز الأسعار اتجاهات معدلات النمو على المستوى الدولي. إلا أنه من ناحية أخرى، كما يشير التقرير، لا بد من الأخذ بالاعتبار بعض التوجهات والتطورات الاقتصادية الدولية بنظر الاعتبار، ومنها: بروز قيود على التجارة العالمية، بفعل السياسات التجارية الأمريكية الجارية ضد عدد من الدول وعلى رأسها الصين (رغم تخفيض حدّة هذه السياسات في الفترة الأخيرة)، وارتفاع تقلبات أسواق الأصول، واستمرار سياسة الانكماش النقدي. وهي تطورات قد تحدّ من معدلات النمو. ويتوقع التقرير بعض التغيرات في معدلات النمو حسب الأقاليم وعدد من الدول المؤثرة في الاقتصاد الدولي (2017 تقديرية، و2018 تنبؤات). حيث يتوقع بارتفاع معدلات النمو عام 2018 مقارنة بعام 2017 من (2.3%) إلى (2.7%) في الولايات المتحدة، ومن (6.9%) إلى (7.2%) في الهند، ومن (1.0%) إلى (2.1%) في البرازيل، ومن (1.5%) إلى (1.8%) في روسيا. مع توقع انخفاض معدل النمو من (2.5%) إلى (2.4%) في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومن (1.7%) إلى (1.5%) في اليابان، ومن (2.5%) إلى (2.3%) في منطقة اليورو، ومن (1.8%) إلى (1.6%) في المملكة المتحدة، ومن (6.9%) إلى (6.5%) في الصين.

أما فيما يتعلق بالطلب العالمي على النفط فقد تم تعديله لعام 2017 نحو الارتفاع بحوالي (30) ألف برميل/ يوم بسبب تحديث بيانات بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية، وكذلك البلدان غير الأعضاء في مجموعة هذه البلدان. ليصل التعديل إلى (97.7) مليون برميل/ يوم لعام 2017. ونفس الشيء، تم تعديل الطلب العالمي المتوقع لعام 2018 بحوالي (30) ألف برميل/ يوم قياساً بالشهر الماضي، فبراير. ويتوقع التقرير وصول الاستهلاك العالمي إلى (98.7) مليون برميل/يوم، مع توقع وصول إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى مستوى (100) مليون برميل/ يوم في الربع الرابع من عام 2018. مع توقع، أيضاً، عدم تغير الطلب في مجموعة البلدان غير الأعضاء في مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية، رغم توقع بعض التعديلات التعويضية في بلدان الشرق الأوسط، ومجموعة البلدان الآسيوية الأخرى. ويتجه التعديل المتوقع في حالة بلدان الشرق الأوسط إلى خفض الطلب بحوالي (30) ألف برميل/ يوم في الربع الأول من عام 2018، وذلك بسبب بطئ الطلب غير المحسوب. أما في مجموعة البلدان الآسيوية الأخرى فينتجه التعديل نحو الارتفاع

بحوالي (30) ألف برميل/ يوم في نفس الربع الأول بسبب التحسن غير المتوقع في طلب قطاع النقل والقطاع الصناعي.

أما تقرير وكالة الطاقة العالمية فيشير إلى استمرار توقع الوكالة لنمو الطلب العالمي على النفط بدون تغيير للربع الأول من عام 2018 (1.5 مليون برميل/ يوم). مع إعادة النظر بطلب مجموعة بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية لهذا الربع، وذلك باتجاه الارتفاع بنحو (315) ألف برميل/ يوم، بسبب الجو البارد في الولايات المتحدة، وبداية العمل بمشروع للبتروكيماوي. أما في مجموعة الدول غير الأعضاء في مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد تم إعادة النظر بتوقع الطلب في الربع الأول من عام 2018 باتجاه الخفض بحوالي (260) ألف برميل/ يوم بسبب ضعف بيانات الصين. مع تراخي العرض العالمي من النفط بنحو (120) ألف برميل/ يوم في مارس 2018 بعد قرار دول أوبك وغير الأعضاء في أوبك بتعزيز خفض انتاجهم النفطي ليصل إلى (2.4) مليون برميل/ يوم. مع ارتفاع الإنتاج بنحو (1.4) مليون برميل/ يوم أعلى من العام الماضي، 2017، بسبب رئيسي هو ارتفاع الإنتاج الأمريكي.

واتجه انتاج دول أوبك نحو الانخفاض بنحو (200) ألف برميل/ يوم في مارس 2018 بسبب انخفاض انتاج فنزويلا، وكذلك انخفاض الانتاج في أفريقيا. ويشير تقرير الوكالة، أيضاً إلى أنه بعد صيانة مصانع التكرير في الربع الأول من 2018، في أوروبا والولايات المتحدة، فإن الانتاجية العالمية ستشهد تكتيفاً في الربع الثاني من عام 2018. حيث سيرتفع معدل تصفية النفط بحوالي (3.1) مليون برميل/ يوم، إلا أن عرض مصافي التكرير سيتخلف وراء نمو الطلب.

ثانياً: التطورات الاقتصادية الإقليمية

1.2 تقرير المرصد الاقتصادي لدول مجلس التعاون، البنك الدولي

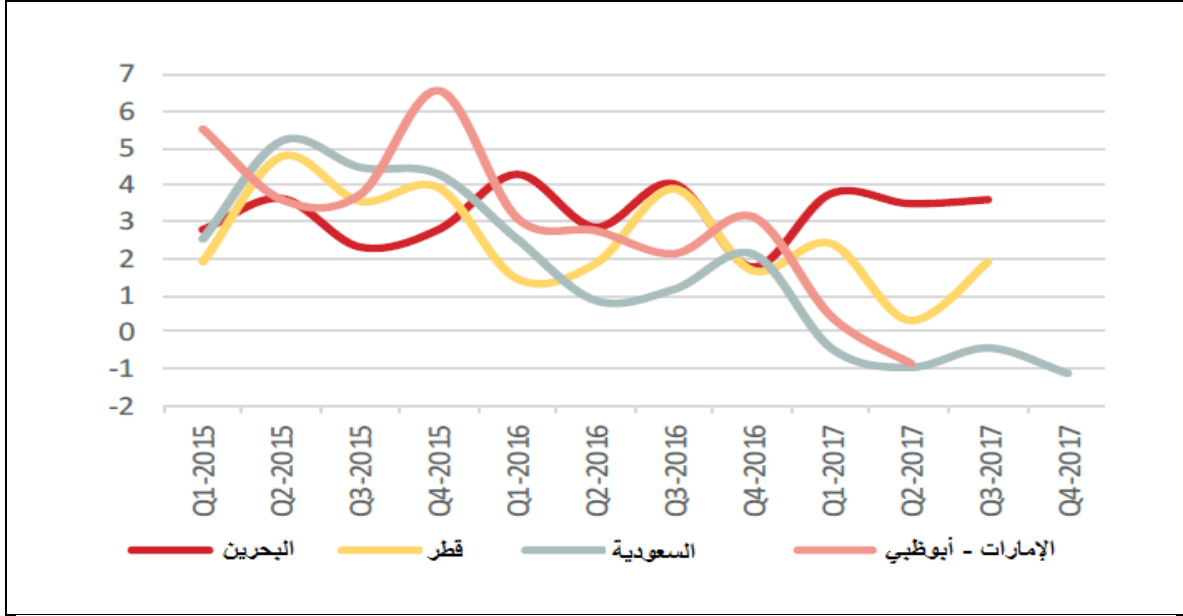
تم الإعلان رسمياً عن نشر تقرير المرصد الاقتصادي، العدد الثاني، لدول مجلس التعاون، يوم الاثنين 19 مارس 2018. وذلك في مكتب البنك الدولي، بدولة الكويت. وتضمن التقرير عرضاً للتطورات الاقتصادية الدولية، والإقليمية الخليجية. وشملت التطورات الأخيرة الخليجية، عرضاً لتطورات النمو الاقتصادي، والمالية العامة، والسياسة النقدية، والإصلاحات، ووضع ميزان المدفوعات والأسعار والائتمان، والمخاطر والتحديات طويلة الأجل. بعد ذلك استعرض التقرير الموضوع الخاص للتقرير، وهو: إصلاح أنظمة التقاعد. وسنركز هنا على إسهامات تقرير المرصد في مجال التطورات الاقتصادية الخليجية.

1.1.2 النمو والأنشطة الاقتصادية

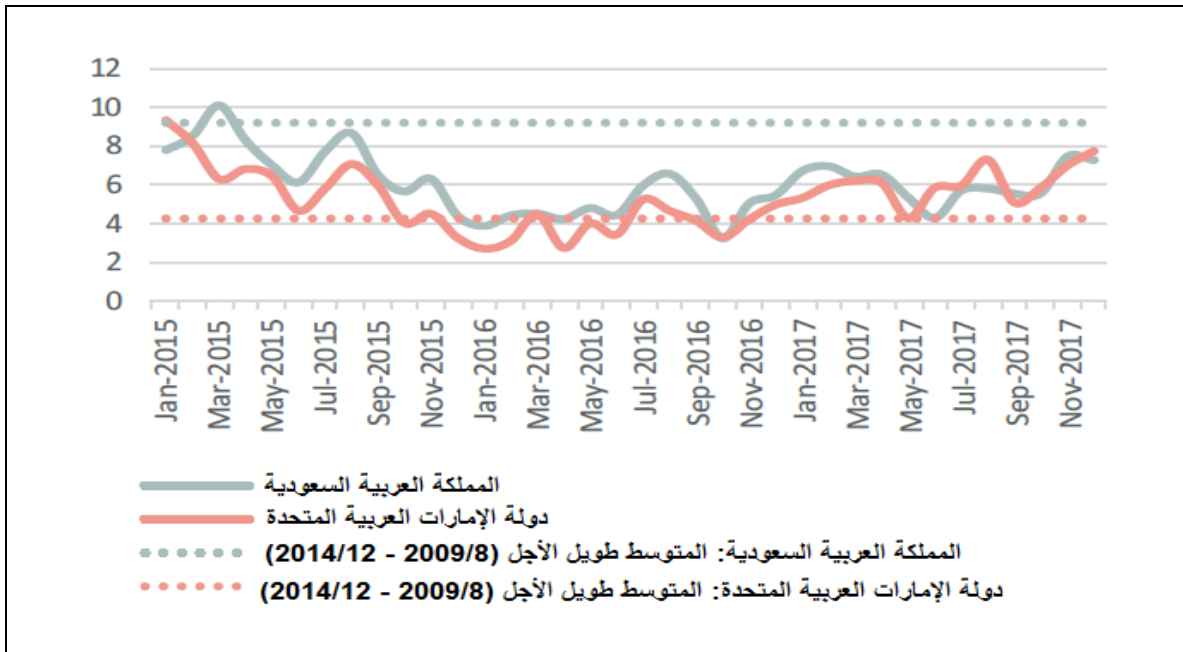
يرى تقرير المرصد بأن اقتصادات مجلس التعاون كانت أقل من المتوقع خلال الثلاث أرباع الأولى من عام 2017. ويلاحظ في حالة المملكة العربية السعودية، أن الأداء الاقتصادي كان الأضعف منذ عام 2009. وهو الأمر الذي يعكس دور خفض الإنتاج النفطي، ويعكس، أيضاً، النمو المتواضع للقطاعات غير النفطية بسبب إجراءات الضبط المالي. الأمر الذي أدى إلى انكماش الاقتصاد السعودي بنحو (0.7%) عام 2017. أما في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة فقد انكمش اقتصاد إمارة أبوظبي بحوالي (0.9%)، على أساس سنوي، في الربع الثاني من عام 2017. في حين وصل معدل النمو بإمارة دبي، في الربع الأول من العام المذكور، إلى (3.2%) مقارنة بـ (2.4%) في الربع المناظر عام 2016.

وقد أوضحت اتجاهات الرقم القياسي لمشتريات المديرين (PMI) تحسناً خلال عام 2017، في حالتي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. الأمر الذي يوحي بأن الانتعاش الاقتصادي قادم خلال العام الحالي، 2018. وتوضح الأشكال (1) و (2) تطور معدل النمو لأربعة بلدان من أعضاء مجلس التعاون للفترة 2015 – 2017، وعلى أساس سنوي.

شكل (1): تطور معدل النمو لأربعة بلدان من دول مجلس التعاون (%)
للفترة (2017 – 2015)



شكل (2): تطور الرقم القياسي لمشتريات المديرين
في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة (%)
للفترة (2017 – 2015)



ورغم تأثر دولة قطر بالخلافات الإقليمية، إلا أنها تمكّنت من التأقلم. وانعكس هذا التأثير على وصول معدل النمو في الربع الأول من عام 2017 إلى (0.2%)، وإلى (0.7%) في الربع الثاني. وما ترتب على ذلك من انخفاض الواردات بنسبة (40%)، و(35%) خلال شهري يونيو، ويوليو من عام 2017. الأمر الذي ساهم برفع معدل التضخم ليصل نحو (5.1%) في يوليو من نفس العام. كما ساهمت هذه التطورات في انخفاض أسعار الأسهم، وودائع غير المقيمين في المصارف القطرية (انخفضت هذه الودائع من 51 مليار دولار، أو 24% من مجموع الودائع في شهر مايو 2017، إلى 39 مليار دولار، أو 19% من مجموع الودائع، في شهر سبتمبر 2017). إلا أن هذه التأثيرات السلبية على الاقتصاد القطري كانت وقتية ولم تدم طويلاً. حيث تم إعادة تحديد المسارات التجارية عن طريق دول مجاورة أخرى، وكذلك عن طريق افتتاح "ميناء حمد" بتكلفة (7.4) مليار دولار. بالإضافة إلى قيام قطر بتنويع مصادر الواردات (لصالح إيران وعمان وتركيا والصين)، وتشجيع جهود الأنشطة الغذائية المحلية. الأمر الذي ترتب عليه ضغط معدل تضخم السلع الزراعية ليعود إلى المستوى السائد قبل الخلافات.

أما في حالة دولة الكويت فقد أثر خفض الإنتاج النفطي على معدل النمو خلال النصف الأول من العام الماضي، مع بقاء معدل النمو غير النفطي مستقراً. وشهد الإنفاق الاستهلاكي الخاص نمواً خلال العام الماضي، مع اتجاه لارتفاع الواردات. كما ارتفعت مبيعات العقارات السكنية بنسبة تقدر (20%) في الربع الثالث من العام الماضي. مع ارتفاع في استثمارات البنية الأساسية، ضمن الخطة متوسطة الأجل (2015 – 2019).

أما في حالة سلطنة عُمان فقد انخفض الإنتاج النفطي بنحو (3.0%)، على أساس سنوي، خلال الثلاث أرباع الأولى من عام 2017 (تعتمد سلطنة عُمان على القطاع النفطي بنسبة تصل إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي، تقريباً). أما في حالة الواردات (باعتبارها أحد مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي في عُمان)، فقد كانت مستقرة في الربع الأول من عام 2017، إلا أنها ارتفعت في الربع الثاني. وكان لضعف الإنفاق العام التأثير الكبير على الاستهلاك الخاص.

في حين اتسم معدل النمو في مملكة البحرين بالارتفاع خلال الثلاث أرباع الأولى من عام 2017 (وصل معدل النمو خلال هذه الفترة، كمتوسط، إلى 3.6%، بعد أن كان حوالي 1.5% في الربع الأخير من عام 2016). علماً بأن المملكة تعتبر من أقل بلدان مجلس التعاون اعتماداً على النفط (يشكّل حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي). وكان وراء ارتفاع معدل النمو الأنشطة غير النفطية والمدار أساساً من القطاع الخاص.

2.1.2 المالية العامة والإصلاحات

اتسمت إصلاحات المالية العامة بالمملكة العربية السعودية بالعديد من الإجراءات والوسائل. ومن ضمنها العمل برسوم (100%) على التبغ والمشروبات السكرية، و(50%) على المشروبات الغازية، بدءاً من يوليو 2017. كما شهد الإنفاق على الإعانات انخفاضاً يقدر بحوالي (65%) في النصف الأول من عام 2017، مقارنة بالنصف الأول من عام 2016. وما ترتب على هذه الإجراءات، وغيرها، من خفض العجز بالموازنة من (16.9%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 إلى (9.0%) عام 2017. بالإضافة إلى العمل بضريبة القيمة المضافة بدءاً من الأول من يناير 2018، ورفع أسعار الكازولين بنسب تتراوح بين (83 - 127) سنت، حسب أنواع الكازولين. وكذلك رفع أسعار الكهرباء.

وحتى تضمن المملكة عدم تضرر شرائح الدخل الأقل، قامت بتأسيس "حساب المواطن" في ديسمبر 2016. وسيقوم هذا الحساب بتعويض الفئات الدخلية المنخفضة والمتوسطة من جراء تأثيرها بعمليات الإصلاح. كما خصصت المملكة (30.0) مليار ريال (حوالي 8.0 مليار دولار)، سنوياً، لهذا الحساب، وبدأت بالصرف منه منذ ديسمبر 2017.

وبقدر تعلق الأمر بدولة الإمارات العربية المتحدة فقد أعلنت العمل بفرض رسوم على مشتريات التبغ، في أكتوبر 2017، وأدخلت العمل، تزامناً مع خطوة المملكة العربية السعودية، بضريبة القيمة المضافة، بدءاً من يناير 2018. مع استخدام نفس الرسوم المفروضة على منتجات التبغ، والمشروبات. كما قامت الإمارات بإلغاء دعم الطاقة، وخفّضت تحويلاتها للشركات التي تساهم بها الدولة، ورفعت أسعار الكهرباء والمياه. بالإضافة إلى إجراءات ضبط مالي أخرى، مثل: (4%)

رسوم بلدية على فاتورة الفنادق، و(3%) على عقود العمالة الوافدة، في أبوظبي. وقد ساهمت هذه الإجراءات، وغيرها، في الوصول إلى موازنة ذات رصيد صفري عام 2017.

وركزت إجراءات الضبط المالي في دولة قطر على خفض الإنفاق الاستثماري من (180) مليار دولار إلى (130) مليار دولار، مع أولوية الإنفاق الاستثماري المرتبط بمشروعات كأس العالم عام 2022 المزمع إقامتها في دولة قطر. الأمر الذي ترتب عليه انخفاض عجز الموازنة من (9%) عام 2016 إلى (49%) عام 2017.

في حين اتسم الإصلاح المالي في حالة دولة الكويت بالترشيد الجزئي لأسعار الطاقة، وأسعار الكهرباء منذ ديسمبر 2016، وأغسطس 2017. إلا أن الجولة الثانية من ترشيد أسعار الكهرباء والماء، المطبقة في أغسطس 2017، اتسمت بكونها أقل طموحاً من مقترحات الترشيد الأولية. مع عدم تطبيق ضريبة على أرباح الشركات (10%)، وعدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الأول من يناير 2018. وانتهجت الدولة، كأحد الأدوات لتخفيض التكاليف، تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص بهدف تمويل مشروعات البنية الأساسية، وكذلك خصخصة بعض المشروعات العامة.

واتجهت حالة سلطنة عُمان نحو تقليص عجز الموازنة بدءاً من عام 2017. حيث اتسمت الإيرادات العامة في النصف الأول من عام 2017 بارتفاعها عن النصف المناظر عام 2016 (بفعل تحسن الإيرادات النفطية). مع انخفاض الإنفاق عام بنحو (3%) بين الفترتين المذكورتين. وقد تمكنت السلطنة من خفض عجز الموازنة من (3.7) مليار ريال عُماني في النصف الأول من عام 2016 إلى (2.4) مليار ريال في النصف الأول من عام 2017.

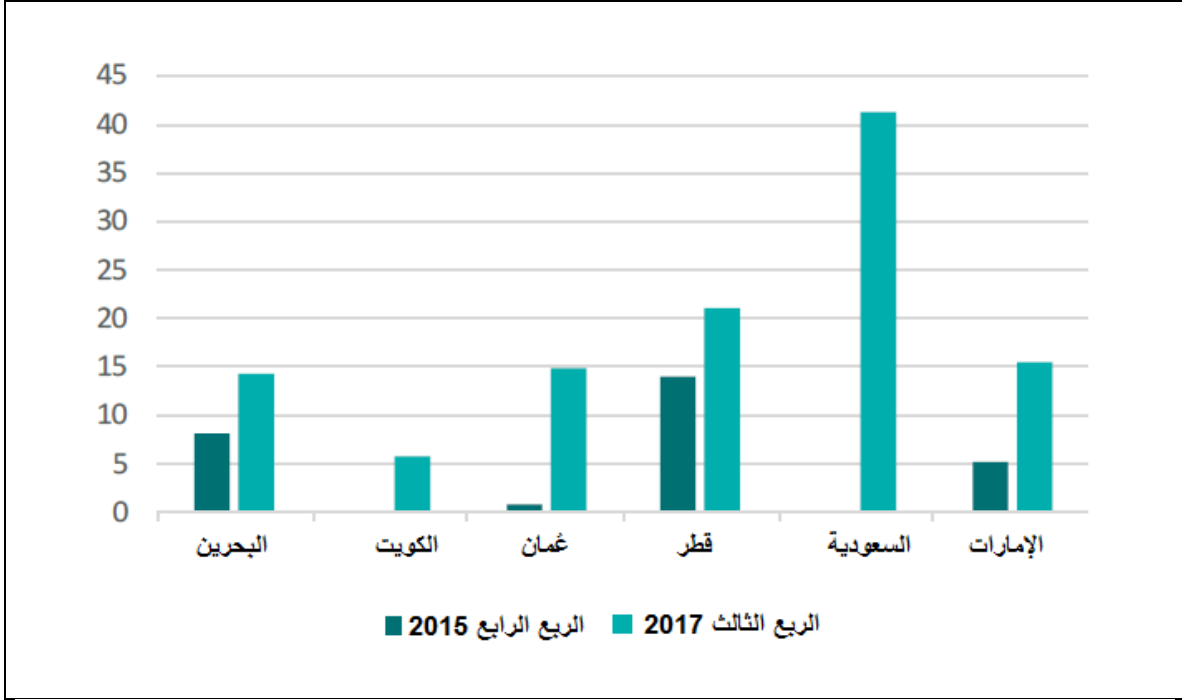
أما في حالة مملكة البحرين فقد تم العمل على رفع الإيرادات العامة من خلال زيادة الضرائب على التبغ، والكحول. إلا أن المملكة لازالت بحاجة إلى المزيد من إجراءات الضبط المالي. آخذين بالاعتبار أنها من أكبر الدول في مجال المديونية (ضمن دول مجلس التعاون). حيث وصلت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (82%) عام 2016.

3.1.2 اتجاه الاقتراض الدولي نحو الارتفاع

في محاولة لسدّ عجز الميزانية العامة للدولة، اتجهت المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل واضح لإصدار القروض السيادية عام 2017. واتجهت المملكة لأسواق الدين الدولية لثالث مرة في غضون أقل من عام، وبمجموع إصدارات بلغ (12.5) مليار دولار (الشريحة الأولى بقيمة 3.0 مليار دولار، وفترة إطفاء خمس سنوات، والثانية بقيمة 5.0 مليار دولار وفترة إطفاء عشرة سنوات، والشريحة الثالثة بقيمة 4.5 مليار دولار وفترة إطفاء ثلاثين سنة). بالإضافة إلى القروض الإسلامية (الصكوك) بقيمة (9.0) مليار دولار في إبريل 2017، و(17.5) مليار دولار من سوق السندات التقليدي في أكتوبر 2016. أما إمارة أبوظبي فقد أصدرت ما قيمته (10) مليار دولار (الشريحة الأولى بقيمة 3 مليار دولار ولمدة خمس سنوات، والثانية بقيمة 4 مليار دولار لمدة عشرة سنوات، والشريحة الثالثة بقيمة 3 مليار دولار ولمدة ثلاثين سنة)، في أكتوبر 2017.

أما في حالة دولة الكويت فقد تعاملت لأول مرة مع سوق السندات السيادي الدولي في مارس 2017، وبشريحتين الأولى بقيمة (3.5) مليار دولار ولمدة خمس سنوات، والثانية بقيمة (4.5) مليار دولار وفترة عشرة سنوات. واکملت سلطنة عُمان (90%) من خطتها للاقتراض لعام 2017 بإصدار قيمة (5) مليار دولار (الشريحة الأولى بقيمة مليار دولار ولمدة خمس سنوات، والثانية بقيمة 2 مليار دولار لمدة عشر سنوات، والثالثة بقيمة 2 مليار دولار ولمدة ثلاثين سنة)، وذلك في مارس 2017. بالإضافة إلى الصكوك الإسلامية بقيمة (2) مليار دولار بنفس التاريخ. علماً بأن السلطنة تعاملت مع سوق السندات الدولي (بعد غياب 20 سنة) وبقيمة مليار دولار ولمدة خمس سنوات، وبقيمة (1.5) مليار دولار ولمدة عشرة سنوات، في يونيو 2016. كما لجأت دولة قطر لسوق السندات الدولي بقيمة (9.0) مليار دولار في مايو 2016. ويوضح الشكل (3) وضع القروض القائمة لبلدان مجلس التعاون.

شكل (3): القروض الحكومية القائمة لغاية نهاية الربع الثالث من عام 2017،
لدول مجلس التعاون (مليار دولار)



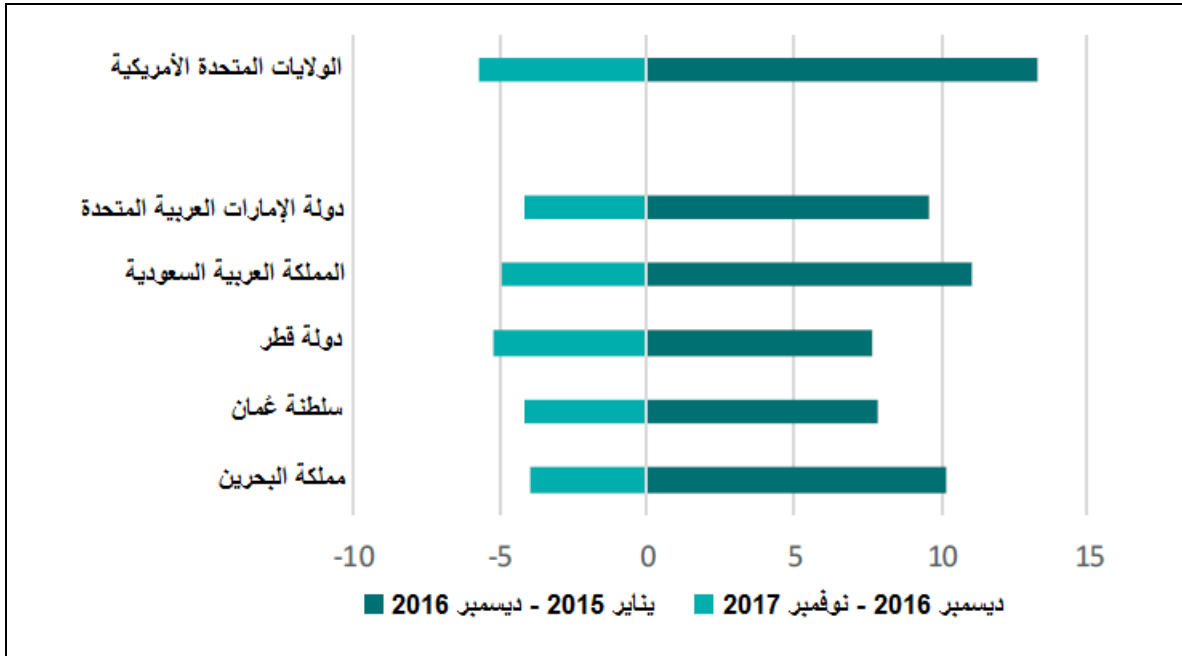
4.1.2 التجارة والتوازن الخارجي

اتسمت أهم معالم هذا التوازن باتجاه عوائد الصادرات نحو التحسّن، بفعل تحسّن أسعار النفط، في حين ساهمت إجراءات التقشف المالي في ضغط الواردات. ورغم اتجاه الصادرات النفطية، على أساس الكمية، نحو الانخفاض بسبب اتفاق أوبك، إلا أن تحسّن الأسعار منذ نهاية عام 2017 قد رفع من عوائد الصادرات النفطية، وذلك على مستوى بلدان المجلس. وقد استمرت دولة قطر بتصدير الغاز الطبيعي (أكبر منتج ومصدّر لهذه السلعة بالعالم، وبكمية صادرات بلغت 7.6 مليون طن عام 2016) رغم الخلافات الإقليمية، ومثّلت هذه الصادرات حوالي (4.8%) من إجمالي صادراتها لنفس العام.

وفي ظل تحسّن وانتعاش معدل النمو العالمي، استفادت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، باعتبارهما من أكثر دول المجلس اعتماداً على الصادرات غير النفطية. كما استفادت سلطنة عُمان من إعادة توجيه التجارة الخارجية القطرية.

كما ساهم التحسّن في الفائض التجاري، بسبب تحسّن أسعار النفط، في تقليل الضغط على عملات دول المجلس. علماً بأن الاتجاهات السابقة لقوة الدولار جنباً إلى جنب مع انهيار أسعار النفط في نهاية عام 2014، وعجوزات الحساب الجاري عامي 2015 و 2016، قد ساهمت في ممارسة الضغوط على عملات دول المجلس المربوطة بالدولار. وفي ظل المحافظة على هذا الربط انخفضت أسعار صرف العملات الخليجية أمام عملات الشركاء التجاريين بالتزامن مع انخفاض سعر صرف الدولار، الذي فقد حوالي (5.7%) من قيمته الإسمية بين يناير - نوفمبر 2017. وقامت دول المجلس بتعديل أسعار صرفها بنفس الاتجاه. ويوضح الشكل (4) التغيير في أسعار الصرف الإسمية الفعّالة.

شكل (4): أسعار الصرف الإسمية الفعّالة لدول المجلس المربوطة بالدولار
(+ = ارتفاع في سعر الصرف)



5.1.2 الأسعار والائتمان

بقيت معدلات التضخم منخفضة عام 2017 مقارنة بعام 2016. واتجه معدل التضخم في المملكة العربية السعودية للانخفاض عام 2017 بفعل انخفاض الطلب المحلي، مع انخفاض حدة الانكماش بعد شهر يونيو من نفس العام بعد إدخال العمل بالرسوم على التبغ والمشروبات السكرية، والمشروبات الغازية. مع تباطؤ معدل التضخم في كل من دولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، بسبب انخفاض أسعار السلع الغذائية، وتكاليف المسكن. أما في حالة دولة قطر فقد ارتفع معدل التضخم على السلع الغذائية، وانخفض على المساكن. وبعد ارتفاع معدل التضخم، في سلطنة عُمان، في مارس 2017، إلى أعلى مستوى منذ أربع سنوات، اتجه هذا المعدل للاعتدال ليصل إلى (1.7%) على أساس سنوي في نوفمبر من نفس العام. مع ارتفاع هذا المعدل ببطء في حالة مملكة البحرين عام 2017، من (0.8%)، على أساس سنوي، في يناير إلى (2.9%) في نوفمبر.

ومن ناحية أخرى، شهد الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، على مستوى دول المجلس، اتجاهًا للانخفاض. الأمر الذي يعكس التباطؤ في الطلب بسبب انخفاض فترة انتعاش مشروعات البنية الأساسية (على الأقل في العديد من دول المجلس)، بسبب إجراءات الضبط المالي. مع استقرار مستوى هذا الطلب في حالة دولة قطر لاستمرار الطلب المرتبط بمشروعات الفيفا. في حين اتسم نمو الودائع المصرفية، بما فيها الحكومية، بالانتعاش وذلك بالمقارنة بين فترتي نهاية عامي 2016 و 2017، ما عدا في حالة دولة الكويت، في هذه الفترة التي شهدت بعض التباطؤ، إلا أنها انتعشت لاحقاً. وشهدت سلطنة عُمان نمواً بهذه الودائع، التي تشكّل الحكومية منها حوالي (20%)، وبمعدل سنوي بلغ (14%). أما في حالة قطر فتشكل الودائع الحكومية أكثر من ثلث إجمالي الودائع بالقطاع المصرفي.

6.1.2 قيادة الاستثمار الثابت لمستقبل النمو في دول المجلس

يؤكد تقرير المرصد الاقتصادي على أن مستقبل النمو، بدول المجلس، سيعتمد مستقبلاً على البرامج الاستثمارية الضخمة في مجال التشييد والاستثمار العام، في دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة الكويت. مع دور للاستهلاك الخاص في النمو في حالات المملكة العربية السعودية،

وسلطنة عُمان، ومملكة البحرين. وحسب تنبؤات تقرير المرصد (لعامي 2018 و 2019) فإن معدل النمو سيصل بالمملكة العربية السعودية إلى (1.8%) عام 2018 بعد أن يتكيف الاقتصاد لإجراءات الضبط المالي التي بدأت من عام 2015، وليصل معدل النمو إلى (2.1%) عام 2019 ثم ينطلق بعد ذلك، بسبب تقدّم العمل بـ "برنامج التحوّل الوطني" ضمن رؤية 2030. وسيساهم الاستثمار الثابت في دولة الإمارات العربية المتحدة بوصول معدل النمو إلى (3.2%) عام 2019 بسبب المشروعات المرتبطة بـ "معرض إكسبو" عام 2020. ويتوقع أيضاً أن يقود الاستثمار الثابت النمو في حالة دولة قطر خلال عام 2019. وفي هذا المجال هناك دور رئيسي لبرنامج مشروعات البنية الأساسية المتعدد السنوات المرتبط بإقامة كأس العالم لكرة القدم عام 2020 في دولة قطر. بالإضافة إلى دور "مشروع غاز بارزان"، باستثمارات تقدّر بنحو (10) مليار دولار. وما يترتب على هذه المشروعات من آثار على معدلات النمو المتوقعة عام 2018، (2.8%)، وعام 2019، (3.3%). أما في حالة دولة الكويت فيتوقع تقرير المرصد الاقتصادي معدل نمو، عام 2019، يصل إلى (3.5%) مقارنة بمعدل يصل إلى (1.9%) عام 2018. ويعزى هذا النمو المتوقع إلى الاستثمارات المخططة في القطاع النفطي والبالغة (115) مليار دولار خلال السنوات القليلة القادمة، بالإضافة للتحسن المتوقع بأسعار النفط. مع افتراض التحسن في تنفيذ مشروعات الخطة الخمسية الحالية (2016/2015 – 2020/2019).

وعند تناول تقرير المرصد لمستقبل النمو في سلطنة عُمان يحدد معدلاً للنمو في عام 2018 يصل إلى (2.3%)، ولعام 2019 (2.5%). ويعتبر الاستثمار في القطاع النفطي، بالإضافة إلى الإصلاحات المدعّمة لبيئة الأعمال هما المحركان الأساسيان لهذا المستوى المتوقع من النمو. حيث بدأ عمل الإنتاج من الغاز الطبيعي من "مشروع خزان"، وبتكلفة (16.0) مليار دولار منذ سبتمبر 2017. أما في حالة مملكة البحرين فلا يتوقع تقرير المرصد استمرار معدل النمو، العام الماضي، 2016، خلال الأعوام 2017 – 2019، لعدم توقع استدامة الانتاج النفطي السائد بداية عام 2016. مع توقع التقرير لخفض التمويل الخارجي لمشروعات البنية الأساسية، بحوالي الربع، بسبب عدم الاستقرار الإقليمي (علماً بأن دول المجلس قد التزمت، مسبقاً بنحو 10 مليار دولار للمشروعات في مملكة البحرين لغاية عام 2021، وتمثل مساهمة قطر ضمن هذه الالتزامات حوالي 2.5 مليار دولار). ويمكن أن تعوّض صادرات المشروعات الصناعية (مثل منتجات

الألمونيوم من خط الانتاج الجديد بمصنع ألمونيوم البحرين، والمنتجات النفطية المكررة من مصنع سترا)، المتوقع انتهاء العمل بها بين عامي (2019 – 2021)، الانخفاض في الاستثمار الثابت. ويوضح الجدول (1) المتغيرات الاقتصادية الكلية الفعلية (2015 – 2016) والمقدّرة (2017)، والمتوقعة (2018 – 2019) لدول مجلس التعاون، حسب تقديرات تقرير المرصد.

جدول (1): المتغيرات الاقتصادية الكلية الفعلية، والمقدّرة، والمتوقعة لدول مجلس التعاون 2015 – 2019 (التغير السنوي، إلا في حالة الإشارة لعكس ذلك)

2019	2018	2017	2016	2015	
					مجموعة بلدان مجلس التعاون:
2.7	2.1	0.5	2.5	3.7	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
					الاسهامات بالنمو حسب مصدر الإنفاق:
0.9	0.9	0.5	0.7	-0.1	الاستهلاك الخاص
0.2	0.2	0.1	-2.6	0.3	الاستهلاك الحكومي
1.9	0.9	1.2	-1.1	1.2	الاستثمار الثابت
0.4	0.7	-0.7	4.4	1.2	صافي الصادرات*
					بلدان مجلس التعاون:
					الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
3.2	2.5	2.0	3.0	3.8	دولة الإمارات العربية المتحدة
2.1	1.7	2.5	3.0	2.9	مملكة البحرين
3.5	1.9	-1.0	3.6	0.6	دولة الكويت
2.5	2.3	0.7	5.4	4.7	سلطنة عُمان
3.3	2.8	2.2	2.2	4.0	دولة قطر
2.1	1.8	-0.6	1.7	4.1	المملكة العربية السعودية

* الصادرات ناقصاً الواردات، والخدمات ماعدا العوامل.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

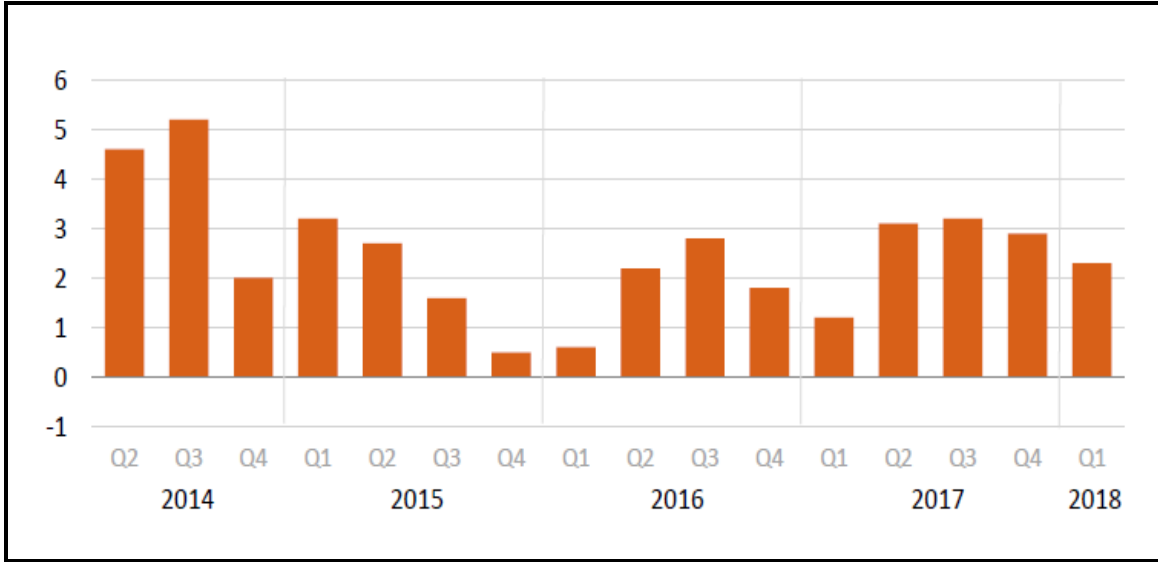
1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي

صدر عن مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، بتاريخ 27 إبريل 2018، أول تقدير للناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من عام 2018. ويوضح هذا التقدير معدلاً للنمو يقدر بنحو (2.3%) مقارنة بالربع الرابع من عام 2017. ويعكس هذا النمو المساهمة (الإيجابية) لمكونات الناتج التالية: الاستثمار الثابت غير السكني، والاستهلاك الخاص، والصادرات، والاستثمار في المخزون الخاص، والإنفاق الحكومي الفيدرالي، وعلى مستوى الولاية، والمحلي. في حين تتجسد المساهمة (السالبة) في الواردات.

ويعكس تباطؤ نمو الناتج الإجمالي الحقيقي، في الربع الأول من عام 2018، تباطؤ نمو الاستهلاك الخاص، والاستثمار الثابت غير السكني، والصادرات، والإنفاق الحكومي على مستوياته الإقليمية الثلاث. إلا أن هذا التباطؤ قد تم تعويضه من خلال تسارع معدل نمو استثمار المخزون الخاص.

أما على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية، فقد ارتفع بمعدل (4.3%)، أو (211.2) بليون دولار. في الربع الأول المشار إليه، مقارنة بارتفاع بلغ (2.5%) في الربع الرابع من العام الماضي، 2017. في حين ارتفع الرقم القياسي للاستهلاك الخاص بـ (2.7%)، وهو نفس الارتفاع في الربع الأخير من العام الماضي. ويوضح الشكل (1) التغير في معدل النمو الحقيقي للربع الأول من عام 2018.

شكل (1): التغير في معدل النمو الحقيقي للفترة من 2014 إلى الربع الأول من عام 2018

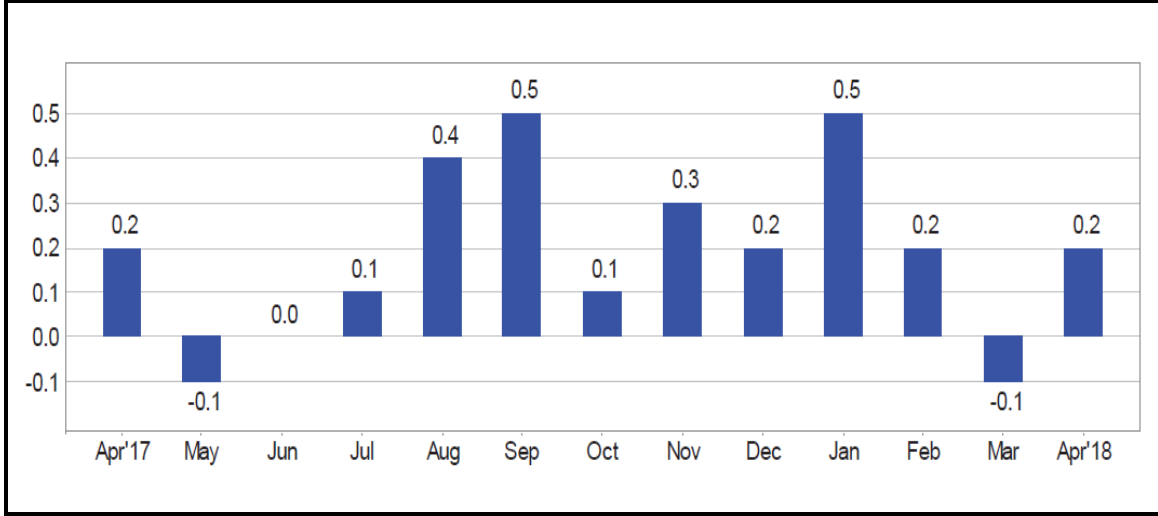


2.1.3 معدل التضخم

ارتفع معدل التضخم، في المناطق الحضرية، بالولايات المتحدة، خلال شهر إبريل 2018، بنحو (0.2%)، مقارنة بانخفاض بلغ (0.1%) شهر مارس. ويعتبر الارتفاع في أسعار الطاقة، والمسكن هما المسؤولان أساساً عن هذا الارتفاع، رغم ارتفاع أسعار السلع الغذائية أيضاً. حيث ارتفع معدل التضخم الخاص بالطاقة بنحو (3.0%)، ونفس المعدل بالنسبة للسلع الغذائية. أما معدل التضخم لكافة البنود ماعدا الأغذية، والطاقة، فقد ارتفع بنحو (0.1%).

علماً بأن معدل التضخم لكافة البنود قد ارتفع بنحو (2.5%) خلال السنة المنتهية في إبريل 2018، يقابله ارتفاع، ولنفس الفترة، يبلغ (2.1%) لكافة البنود ماعدا الأغذية والطاقة. ويوضح الشكل (2) التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال السنة الماضية المنتهية في إبريل 2018.

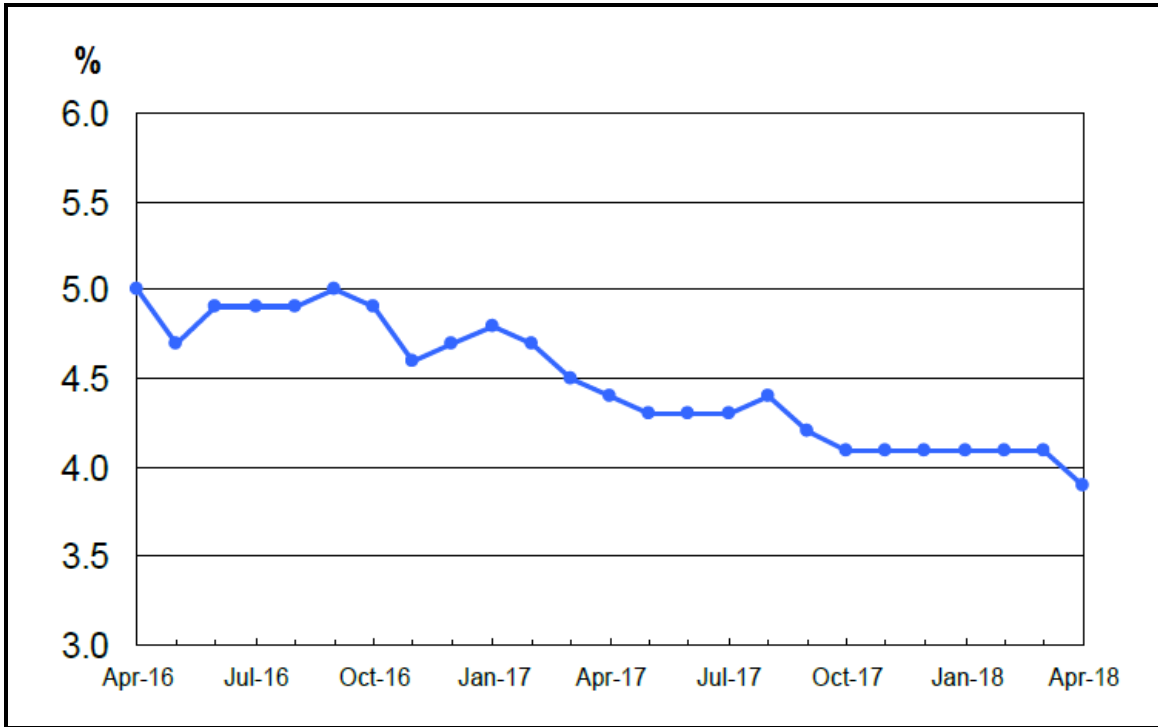
شكل (2): التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
للفترة إبريل 2017 – إبريل 2018 (%)



3.1.3 معدل البطالة

أشار تقرير شهر إبريل 2018 لأوضاع العمالة، والصادر من مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، إلى أن العمالة الحضرية قد ارتفعت بحوالي (164) ألف خلال الشهر المذكور. وأن معدل البطالة انخفض إلى (3.9%). وتركز أعلى معدل للبطالة بين المراهقين (16 – 19 سنة) ليصل إلى (14.7%)، ثم السود الأفارقة ليصل إلى (7.9%)، ثم اللاتينيين (5.2%)، ثم الإناث البالغات (4.1%)، ثم البيض والبالغين الذكور (3.9%)، ثم الآسيويين (3.2%). وبقدر تعلق الأمر لفترة التعطل فكان أكبر عدد للمتعطلين يقع ضمن فترة أقل من (5) أسابيع (2.3 مليون)، ثم لفترة 5-14 أسبوع (2.140 مليون)، ثم لفترة (27) أسبوع وأكثر (1.633 مليون)، وأخيراً لفترة (15-26) أسبوع (1.087 مليون). ويوضح الشكل (3) معدل البطالة المعدل موسمياً خلال السنتين الماضيتين.

شكل (3): معدل البطالة المعدل موسمياً
إبريل 2016 لغاية إبريل 2018

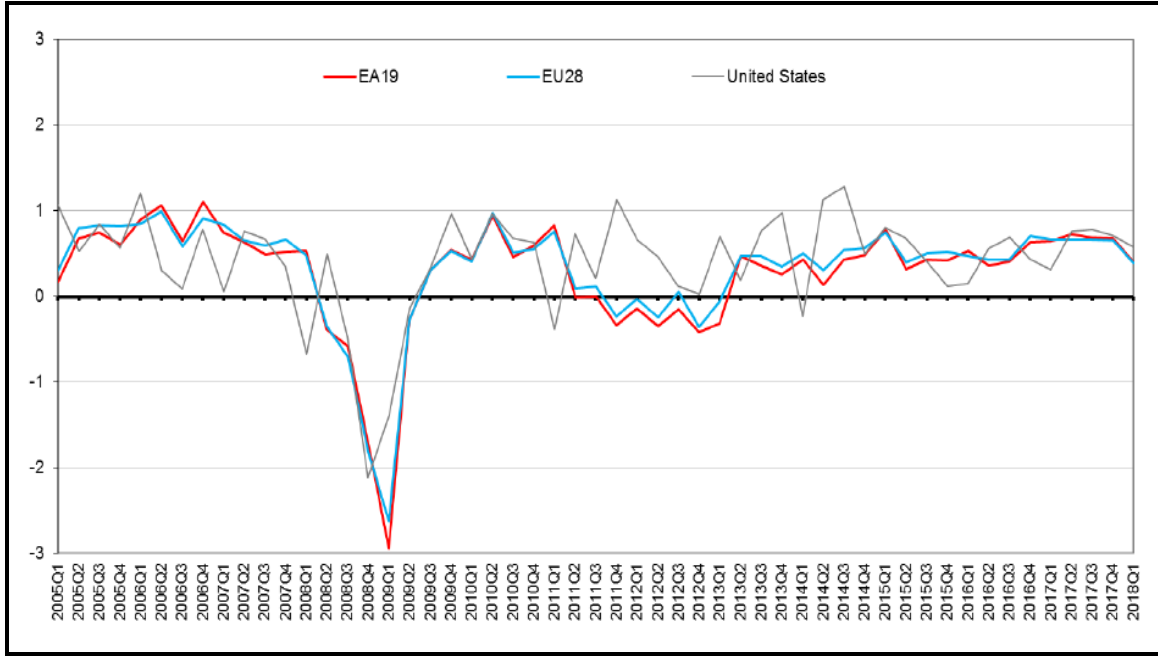


2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خلال الربع الأول من عام 2018، بنحو (0.4%) في كل من منطقة اليورو، ومجموعة (EU28). مقارنة مع معدل نمو (2.5%) و (2.4%)، تبعاً، في الربع الرابع من عام 2017. ويوضح الشكل (4) تطور معدلات النمو للمجموعتين، مقارنة مع الولايات المتحدة، خلال الفترة من الربع الأول لعام 2005 لغاية الربع الأول من عام 2018.

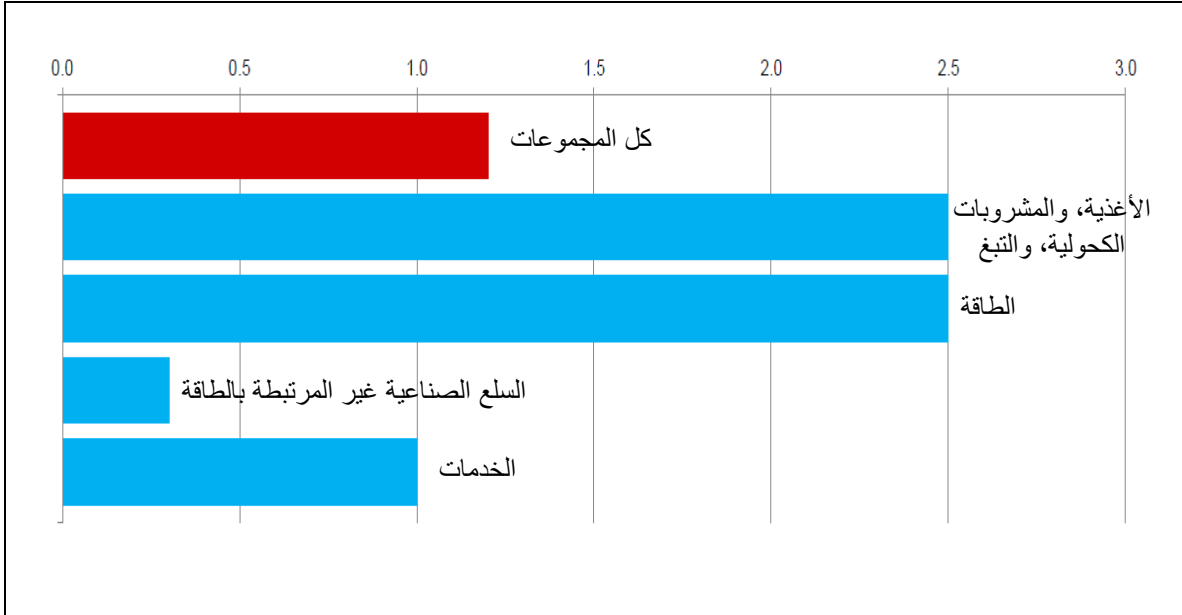
شكل (4): التغير النسبي في معدلات نمو منطقة اليورو، ومجموعة (EU28) والولايات المتحدة، خلال الفترة الربع الأول 2005 – الربع الأول 2018 (%)



2.2.3 معدل التضخم

يتوقع مكتب الإحصاء الأوروبي أن يكون معدل التضخم لشهر إبريل 2018 قد حقق (1.2%)، وبانخفاض نسبي عن ذلك المعدل السائد في الشهر السابق، مارس، والبالغ (1.3%). وتعتبر تطورات أسعار المجموعات التالية هي المسؤولة عن معدل التضخم خلال شهر إبريل: الطاقة (2.5% مقارنة بنحو 2.0% الشهر السابق)، والأغذية والمشروبات الكحولية والتبغ (2.5% مقارنة بنحو 2.1% الشهر السابق)، والخدمات (1.0% و 1.5% تبعاً)، وأخيراً السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (0.3%، و 0.2%، تبعاً). ويوضح الشكل (5) تقديرات معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو، خلال شهر إبريل 2018.

شكل (5): معدل التضخم، على أساس سنوي، في شهر إبريل 2018



3.2.3 معدل البطالة

أشار التقرير الخاص لشهر مارس، عن البطالة الأوروبية، والصادر عن مكتب الإحصاء الأوروبي، في 2 مايو 2018، إلى وصول معدل البطالة، المعدل موسمياً، في منطقة اليورو (EA19) إلى حوالي (8.5%) خلال شهر مارس 2018، والذي يعتبر مستقراً قياساً بالمعدل السائد لشهر فبراير من نفس العام. في حين يعتبر منخفضاً عن المعدل السائد في شهر مارس 2017 والبالغ (9.4%). ويعتبر هذا المعدل، لشهر مارس 2018، الأقل في منطقة اليورو منذ ديسمبر 2008.

أما في المجموعة الأوروبية (EU28) فقد وصل معدل البطالة، خلال شهر مارس 2018، إلى (7.1%)، والذي يعتبر مستقراً، أيضاً، قياساً بالشهر السابق له، فبراير، والبالغ (7.9%). كما أن معدل البطالة، في هذه المجموعة، لشهر مارس، يعتبر الأقل منذ سبتمبر 2008.

أما فيما يتعلق بعدد العاطلين فقد بلغ (17.481) مليون في المجموعة الأوروبية (EU28)، منهم (13.824) مليون في منطقة اليورو، وذلك خلال شهر مارس 2018. وبالمقارنة مع أرقام شهر

فبراير، يلاحظ انخفاض رقم العاطلين عن العمل بنحو (94) ألف في المجموعة الأوروبية (EU28)، وبنحو (83) ألف في منطقة اليورو.

وشهدت جمهورية الجيك أقل معدل للبطالة خلال شهر مارس 2018 (2.2%) تلتها مالطة (3.3%)، ثم ألمانيا (3.4%). أما أعلى معدل للبطالة فقد شهدت اليونان (20.6%)، أرقام يناير 2018، ثم إسبانيا (16.1%). ويوضح الشكل (6) تطورات معدلات البطالة في بلدان المجموعة الأوروبية لشهر مارس 2018.

شكل (6): معدلات البطالة المعدلة موسمياً، مارس 2018

